حول دراسة البناء الاجتماعى لمصر
فى مرحلة ما قبـل الرأسمالية

أحمد عبد الله زايد (*)

مقدمـــة :

ظهرت فكرة هذا المقال من خلال قراءتى لتاريخ مصر الاقتصـــادى والاجتماعى ، حيث تولد الاعتقاد بأن محاولة فهم السياق التاريخى للبناء الاجتماعى للمجتمع المصرى تثير كثيرا من التساؤلات النظرية التى يجب أن يحسمها الباحث بشكل أو بآخر قبل تكوين رؤية نظرية عامة عن طبيعـــة البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى فى سياقه التاريخى أو فى شكله المعاصر. من ذلك على سبيل المثال : ما هى طبيعة البناء الاجتماعـــى فى مرحلة ما قبـل الرأسمالية ؟ وما هى طبيعة التطور الرأسمالى ، ونوعية العوامل التى ساهمت فى تحويل التكوين ما قبل الرأسمالى ، الى تكوين رأسمالى ؟ ما هى طبيعـــة البناء الفوقى ، وما علاقته بالأساس الذى يقوم عليه المجتمع ؟ ولكن حســـم هذه المشكلات تمليه عوامل أخرى يمكن حصرها فى عاملين رئيسيين :

(أ) أن هذه المشكلات وغيرها قـــد فرضت نفسها على المناقشـــات النظرية على المستوى العالمى . ولا يتسع المجال هنا لعرض هذه المناقشات التى نأمـــل ان نفرد لها دراســـة مستقلة . ويكفى هنا ان نشير الى اهمها برؤس موضوعات فقط. فهناك المناقشات التى أثارها الحوار بين فرانك Frank ولكـــلاو Laclau وكتابات علماء الانثروبولوجيا الفرنسيين عن طبيعة البناء ما قبل الرأسمالى (١) . هناك ـــ من ناحية أخرى ـــ المناقشات التى أثارها كتاب موريس دوب M. Dobb عن التحول من الاقطاع الى الرأسمالية (٢). وهناك من ناحية ثالثة المناقشات التى أثارتها كتابات حمزة علوى H. Alaui عن الدولة فى مجتمعات ما بعد الاستعمار (٣) . ولقد ذهب المشاركون فى هذه المناقشات مذاهب شتى فى حسمهم للمشكلات النظرية التى أثارتها المناقشات. ويفرض علينا ذلك أن نتخذ موقفا من هذه المشكلات النظرية ، ونحن بصدد تكوين رؤية نظرية عن البناء الاجتماعى السياسى لمصر الحديثة .

(*) مدرس بقسم الاجتماع ـــ كلية الآداب جامعة القاهرة .

(ب) اتخذ بعض الباحثين المهتمين بشئون المجتمع المصرى من المؤرخين وعلماء الاجتماع ــ بتأثير من هذه المناقشات النظرية او بدونــه ــ مواقف نظرية بشأن هذه المشكلات . وكشفت الآراء التى قدمها هؤلاء عن اختلاف وتضارب فى وجهات النظر ، أملتها فى بعض الاحيان الميول الايديولوجية ، وفى احيان اخرى نوعية المادة التاريخية المتاحة ، وفى احيان ثالثة مجالات الاهتمام التى يميل الباحث الى التركيز عليها . وفى هذه الظروف لم تســاهم الآراء المختلفة فى حل أية مشكلة نظرية بقدر ما ساهمت فى تعميقها . وهنا تظهــر الحاجة الى اهمية عرض وجهات النظر المختلفة ومقارنتها ونقدها والتقريب بين ما هو اصيل منها . فذلك هو سبيلنا نحو الالتقاء على كلمة سواء فى مجال العلــم .

ولا يستطيع هذا المقال أن يستوعب كل المشكلات النظرية التى تثيرها دراسة البناء الاجتماعى لمصر الحديثة فى كل مراحله التاريخية . ولهذا فانني سوف اركز الحديث هنا على المشكلة النظرية المتعلقة بدراسة البناء الاجتماعي فى مرحلة ما قبل الرأسمالية (الفترة التى تمتد من الحكم العثمانى وحتى غرب نهاية حكم محمد على حيث بدأ التطور الراسمالى مرتبطا بالتحول فى شــكل ملكية الارض ، واشكال استغلالها ، وانتشار علاقات السوق ، ونمو سوق العمل ، والتكامل التدريجى لمصر مع النسق الراسمالى العالمى) ، على أن أتناول المشكلات الاخرى فى دراسات مستقلة . وسوف ينقسم الحديث هنا الى قسمين رئيسيين : أعرض فى القسم الأول للمواقف النظريــة المختلفة التى تبناها المهتمون بدراسة المجتمع المصرى بشأن دراسة البنــاء الاجتماعى فى مرحلة ما قبل الراسمالية . ثم أحاول فى القسم الثانى أن أستخــدم بعض المعطيات التاريخية المتاحة لتقديم وجهة نظر فى دراسة هذا البناء .

اولا : مواقف نظرية فى تفسير البناء ما قبل الرأسمالى لمصر الحديثة :

كتب جــون فيربانك John Fairbank يقول « يــدرك المؤرخــون اليوم ، مثلهم مثل المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، ان عملهم يمثل ضربا من النشاط الذى يعتبرون هم انفسهم مشاركين فيه .... ولهذا فان وجهات نظرهم عما يحدث « بالفعل » تأتينا أولا عبر الحواجز الملونــة ــ التى تضرب احيانا وتخطىء احيانا اخرى ــ للمادة المتاحة ، أو عبر المكعبات المنشورية للمصلحة الخاصة ، واختيار المشكلات ونوعيــة التفسـير الذى يرونــه للوقائع » (٤) . لايصدق قول فيربانك هذا على اى مجتمع آخر مثلما يصدق

على دراسة التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة خاصة فى مرحلة ما قبل الرأسمالية . فلدينا العديد من وجهات النظر التى تتأثر بكل العوامل التى أوردها فيربانك . وسوف أعرض فيما يلى لبعض هذه المواقف النظرية سواء لباحثين أفراد أو لمجموعات من الباحثين تنتمى كل منها لتيار فكرى معين .

١ — ذهب كثير من الباحثين على وصف الأساس الذى يقوم عليه التكوين ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى بأنه أساس اقطاعى . فنجد بعض الباحثين يربطون بين نظام الالتزام الذى ساد فى مصر ، وكذلك شكل الانتفاع بالارض وبين النظام الاقطاعى. ولكن هذه الطائفة من الباحثين تؤكد على القول بأن سيطرة الدولة على الارض وتنظيمها لجمع الضرائب يخلق نمطا خاصا من الاقطاع أشبه بالاقطاع الشرقى الذى تلعب فيه الدولة دورا هاما فى تنظيم عملية الانتفاع بالارض وجباية الضرائب (٥) . ولقد ذهب هذا بعضهم — مثل جبرائيل بير G. Bear — الى تبنى وجهة النظر التى مفادها ان البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى قد تشكل من خلال سيطرة الحكومة المركزية على تنظيم أمور الرى والزراعة (٦) ؛ وذهب بعضهم الآخر — مثل جب Gibb وباون Bown — الى القول بأن المجتمعات الاسلامية قد تشكلت فى عصر ما قبل التحول (أى قبل الاحتكاك بالغرب) حول الاستبداد الشرقى Oriental dispotism فقد انقسم المجتمع الى طبقتين : طبقة لها الحكم المطلق وطبقة محكومين يعيشون فى تجمعات منعزلة ذات طبيعة قروية أو بدوية أو حضرية أو تضم أفراد احد الطوائف الحرفية . ولا يحدث أى اتصال بين الحكام والمحكومين الا من خلال العلاقات الاقتصادية والدينية . وتستخدم الدولة (الطبقة الحاكمة) طوائف من الجنود والموظفين ورجال الدين لتنظيم شئونها والمحافظة على نظامها . ولابد أن يتسم مجتمع هذا شأنه بالركود والانعزالية ، ولابد أن تاتى قوى تغييره من الخارج(٧).

٢ — وفى مقابل هذا يذهب بعض الباحثين الى القول بأن نظام الالتزام وما ارتبط به من نفوذ للملتزمين يمثل نمطا اقطاعيا خالصا ، بالرغم من وجود تأثير ملحوظ للدولة فى تنظيم عملية الالتزام . ومن المدافعين عن هذه الوجه من النظر محمد أنيس الذى ذهب الى أن الملتزمين قد كونوا بالفعل طبقة اقطاعية فى نظام اقطاعى . فقد كونوا طبقة عسكرية ، وكان لهم — مثلما كان للدولة الحق فى تسخير الفلاح ، ولم يكن الفلاح حرا فى ترك أرضه . وهو ان تركها أعيد اليها بالقوة . وكان نظام الانتاج يقوم على الانتاج للاستهلاك وليس للتصدير . وأخيرا فان الضرائب كانت متنوعة وبعضها يحصلها الملتزمون أنفسهم أو مساعدوهم (٨) . وقد عبر عن نفس الفكرة ايليا حريق

ولكن بأسلوب الباحث فى علم الاجتماع عندما كتب يقول « يمكن أن نتشابه الظروف الاقتصادية الموجودة فى المجتمع الاقطاعى مع تلك الموجودة فى نظام الالتزام ... فالتنظيم السياسى هو الخاصية المميزة للنظام الاقطاعى ، اضف الى ذلك أن القوة الاقتصادية فى النظام الاقطاعى لا تنفصل عن القوة السياسية الى الدرجة التى يمكن معها اعتبارها ظاهرة فى حد ذاتها .... وتصبح الملكية الخاصة فى أيدى السادة الاقطاعيين فى الوقت الذى يكون فيه الفلاحون مؤاجرين أو أقنان فى أرضهم . ومع هذا فان السيد الاقطاعى قد يتمتع بسلطة فى الوقت الذى لا يكون فيه صاحب ملكية والعكس بالعكس . » (٩) . ويسعى ايليا حريق هنا الى تأكيد فكرة ان نظام الالتزام يعتبر نمطا اقطاعيا نقيا طالما أن نظام الالتزام يكشف عن الارتباط بين القوة السياسية والقوة الاقتصادية ، طالما ان التنظيم السياسى هو الذى يشكل الاطار الذى يوجد فيه المجتمع ، وطالما أن الملتزم يمتلك القوة والسلطة بصرف النظر عن ملكيته الفعلية للأرض .

ولكن الحديث عن الاقطاع فى مصر لم يكن فى كل الأحيان على هذا القدر من الاحكام النظرى . فقد انتقد فتحى عبد الفتاح الباحثين الذين يربطون بين تطور الملكية الخاصة للأرض وبين نمو الرأسمالية من حيث ان الملكية الخاصة توجد فى النظام الاقطاعى مثلما توجد فى النظام الرأسمالى . ويذهب فتحى عبد الفتاح الى القول بأن علاقات الانتاج **المتخلفة** قد ظلت قائمة فى مصر حتى قرب منتصف القرن العشرين . يدلل على وجهة نظره هذه ببيانات عن سوء توزيع الملكية وتفتيتها وأشكال الاستغلال بالايجار خاصة . مؤكدا أن التغيرات التى فرضتها هذه الظروف لم تغير بشكل جوهرى فى علاقات الانتاج القائمة ، بل أنها عمقت تخلف هذه العلاقات حينما وسعت من اشكال الايجار ومن أسلوب الزراعة الصغيرة (١٠) . وبالرغم من ذكر مفهوم الاقطاع فى عنوان الفصل الذى أورد فيه عبد الفتاح هذا الكلام ، الا أنه لم يوضح ماذا يقصد بالعلاقات المتخلفة (فكلمة متخلفة قد تعنى أى شكل سابق على شكل متقدم عنه فالرأسمالية تكشف عن علاقات انتاج متخلفة عن العلاقات المرتبطة بالاشتراكية) . واذا افترضنا انه يقصد بها العلاقات الاقطاعية (اعتمادا على عنوان الفصل) فهل هى علاقات خالصة أم أنها اختلطت فى استمراريتها الطويلة (حتى ١٩٥٠) مع علاقات اخرى ؟ يتحدث فتحى عبد الفتاح هنا عن علاقات رأسمالية ظهرت بشكل ثانوى منذ ١٨٥٠ . واذا عرفنا أن ظهور الملكية الخاصة قد بدا منذ منتصف القرن التاسع عشر ، فان سؤالا هاما يثور هنا : اليس تناقضا أن نعتبر ظهور الملكية الخاصة مقياسا للاقطاع والرأسمالية فى آن ؟ واذا كان الاقطاع قد استمر حتى

١٩٥٠ فما مظاهر استمراره ؟ ولماذا عام ١٩٥٠ بالتحديد يمثل بداية لسيطرة الرأسمالية ؟ وأسئلة اخرى كثيرة لم يستطع تحليل فتحى عبد الفتاح المسرع والمفتقد الى الأصالة النظرية أن يجيب عليها .

٣ ــ واذا كان فتحى عبد الفتاح قد اتخذ موقفا متطرفا بشأن سيطرة العلاقات الاقطاعية (المتخلفة) ، فان عبد العظيم رمضان قد اتخذ موقفا متطرفا بشأن رفض فكره وجود الاقطاع أصلا عند التعامل مع البناء الاجتماعى التاريخى للمجتمع المصرى . فقد ذهب الى أن الاقطاع لم يكن موجودا فى مصر . ويدلل على ذلك بالقول بأن أبرز معالم هذا النظام وهو تفتت المجتمع الى وحدات منعزلة تفصل بينها العوائق الاقتصادية والسياسية وتحول دون قيام انسجام بين العناصر أو نمو الشعور القومى أو قيام دوله موحده لم توجد فى مصر التى كان الاتصال بين اجزائها من اسهل الامور . فضلا عن ان علاقة الفلاح بالملتزم لم تكن تتخذ شكلا سياسيا كالعلاقة بين القن والسيد الاقطاعى (١١) . ولم يحدد عبد العظيم رمضان أى شكل من اشكال الانتاج كان سائدا فى العلاقات ماقبل الرأسمالية فى مصر . واكتفى بالقول بان البرجوازية المصرية كانت موجودة قبل القرن التاسع عشر « بقرون عديدة **ولكنها لم تبرز على المسرح السياسى الا بعد انحلال نظام الاوجاقات العثمانية، وضعف سلطان المماليك كنتيجة للتطاحن المستمر بين البيوت المملوكية فى تلك الفترة** ». (١٢) (التأكيد موجود فى الاصل). ويوحى هذا النص بان العلاقات الرأسمالية لها تاريخ قديم فى البناء الاجتماعى المصرى ، ولكن عبد العظيم رمضان لم يحاول تتبع هذه العلاقات فى « القرون العديدة » التى اشار اليها ، وعلى أى أساس تعتبر العلاقة رأسمالية أم غير رأسمالية ، كما لم يوضح أى نظام انبثقت عنه هذه العلاقات ، أو اذا كان هذا النظام لم يوجد اصلا .

٤ ــ واذا كان عبد العظيم رمضان قد رفض فكرة تبلور البناء الاجتماعى حول علاقات الاقطاع دون اى تكييف نظرى أو حتى اشارات امبيريقية ، فان هناك مجموعة من الباحثين ذهبت نفس المذهب فى رفض فكرة وجود الاقطاع ولكن مع تأكيد نمط آخر هو الاقطاع الشرقى او النمط الآسيوى (١٣) . وأول من دعا الى هذه الفكرة فى مصر هو ابراهيم عامر الذى انتقد المؤرخين الذين وصفوا بعض مراحل التطور فى المجتمع المصرى بأنها اقطاعية . وفى اعتقاده أن هؤلاء المؤرخين اساءوا فهم مفهوم «الاقطاع» الذى يقوم على الملكية الخاصة للأرض . ومثل هذه الملكية لم تكن موجودة فى

اى فترة من فترات التاريخ المصرى قبل الراسمالى . فقد كانت الدولة هى المالكة الوحيدة للأرض ، بل انها كانت تستغل مساحات واسعة من الأرض استغلالا مباشرا .. ولم يتمتع الفلاحون سوى بحق الانتفاع . وفى هذه الحالة قامت الدولة بامتصاص الفائض من خلال الضرائب والسخرة . وكانت الدولة التى تسيطر على الأرض تقدم اقطاعات من الأرض لبعض الافراد نظير خدماتهم المدنية ، والعسكرية ، والدينية (١٤) . وبناء على هذه الحقائق وحقائق أخرى مرتبطة بها كنظام الرى المركزى وضعف قوة القادة المحليين فى مقابل قوة السلطة المركزية ، دافع ابراهيم عامر عن الراى الذى مفاده انه بالرغم من وجود اوجه شبه بين النظام ماقبل الرأسمالى فى مصر ونظيره فى أوربا الا ان غياب الملكية الفردية للارض وطبيعة العلاقات السياسية ووجود نظام معقد لجمع الضرائب تجعل النظام ما قبل الراسمالى فى مصر أبعد ما يكون عن النظام الاقطاعى . انه اقرب الى النظام الاقطاعى الشرقى أو النظام الاقطاعى الآسيوى الذى اكد ماركس وجوده فى مجتمعات الشرق (١٥) . ويذهب ابراهيم عامر الى أن الاجراءات التى ادخلها محمد على والتغيرات التى حدثت فى عهده قد جعلت النظام يمر بمرحلة من ازدواجية التطور بحيث بدات تتسحل داخله عناصر النمط الآسيوى وتتولد داخله عناصر نظام راسمالى قائم على اقتصاد السوق ومتجه نحو تحقيق الملكية الفردية للأرض (١٦) .

ولقد تطور راى ابراهيم عامر فى بعض الاعمال الاخرى اهمها أعمال انور عبد الملك الذى تبنى رأى ابراهيم عامر ووصف النظام ما قبل الراسمالى فى مصر بأنه يقوم على الاقطاع الشرقى الذى يختلف عن نظيره الاوربى فى ملكية الدولة للأرض ، كما وافق على رأيه بشأن المرحلة الانتقالية لحكم محمد على . ولكنه اكد بصورة لم يتطرق اليها ابراهيم عامر على خصوصية البناء الاجتماعى للمجتمع المصرى ، وانطلق هنا أيضا من فكرة مركزية السلطة وهيمنة الدولة المستمرة (١٧) . وهنا اعتبر انور عبد الملك المركزية بمثابة الخاصية الجوهرية أو النواة التى يتمركز حولها البناء الاجتماعى ، فهى التى تحدد شكل الانتاج والاستغلال ، وهى التى تشكل العلاقات الاجتماعية ونمط اعادة انتاج البناء الاجتماعى .

ومن ناحية أخرى يميل بعض الباحثين الى استخدام مفهوم نمط الانتاج الآسيوى ليعبر عن نفس ما عبر عنه مفهوم الاقطاع الشرقى عند عبد الملك وعامر . وتدظهر هذا الميل فى سلسلة من المقالات كتبها احمد صادق سعد بمجلة الطليعة فى أعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ . وتركزت

أفكاره النظرية فى المقال الاول حيث رفض مفهوم فوتفوجل عن « الاستبداد الشرقى » لأن فوتفوجل يركز على الأشكال النفسية من الاستبداد ويستنتجها من العوامل الجغرافية والبيئية استنتاجا آليا (١٨) . ثم يرفض فكرة الاقطاع كما طبقت فى مصر طالما أن الأرض قد ظلت مملوكة ملكية مطلقة للدولة طوال فترات طويلة من التاريخ المصرى ؛ وطالما ان الامير أو الحاكم كان يتقاضى مرتبا من الحكومة كموظف عام (١٩) . وفى مقابل هذا يحاول سعد أن يؤصل مفهوم نمط الانتاج الآسيوى كما صاغه كارل ماركس فيشير الى أن المجتمع الآسيوى لابد وأن يجتمع فيه أمران : (أ) جهاز دولة يعبر عن وجود طبقة مستغلة (بكسر الغين) من جهة ، (ب) ومشتركات (مشاعيات) فلاحية تعكس المستوى المنخفض للقوى الانتاجية من جهة أخرى . وتتلقى الطبقة المستغلة فائض عمل الفلاحين فى شكل ضرائب أو أو ريع عقارى ، ويتولى زعيم القرية توزيع أعبائها على كل أسرة من الأسر المنتمية اليه .وتصرف الدولة جزءا من فائض العمل على الأعمال العامة ، وآخر على امتيازات الملك والموظفين ، وثالثا على تنمية المدن والتجارة الخارجية لتوفير احتياجات الطبقة الحاكمة ، ورابعا على الجيش والمرتزقة او العبيد الاجانب المجندين الذين **يصبحون ذوى** سلطة ومركز اجتماعى (٢٠).

ويميز سعد بين صورتين من صور النظام الآسيوى : (أ) النمط الآسيوى كظاهرة مرحلية عابرة ، وتوجد هذه الصورة عندما لا يصمد النمط أمام نمو الملكية الفردية التى تساهم فى تحويله الى نمط آخر ؛ (ب) النمط الآسيوى كظاهرة مستقلة وتوجد هذه الصورة عندما يستمر النمط الآسيوى فى الوجود حتى وان طرات بعض التغيرات على النظام السياسى . ولا تتغير هذه الصورة فى اتجاه تقدمى الا اذا تهيأ من الظروف ما يؤدى الى تغيره(٢١) . (مثل نمو حقوق الملكية أو غزو خارجى يغير البناء برمته). وبعد تقديم هذا الاطار يقرر « ان التاريخ المصرى يقدم لنا مثالا من أنقى الامثلة للنمط الآسيوى . وليس جديدا أن نلاحظ قيام دولة مركزية فى بلادنا منذ الدولة الفرعونية القديمة ، وأن تتولى هذه الدولة مهاما اقتصادية كثيرة وخاصة فيما يتعلق بالرى . ولكننا نود أن نؤكد وجود الجانب الآخر من الصورة أيضا ، وهو استمرار قيام المشترك الريفى مدة طويلة جدا امتدت حتى ١٨٥٠ بالنسبة للصعيد ، وبقاء الأرض ملكا للدولة حتى صدور قانون المقابلة » (٢٢) . ويعنى هذا أن التاريخ ما قبل الراسمالى لمصر قد شاهد امتداد التكوين الاجتماعى الذى يلتف حول النمط الآسيوى الذى يعد نمطا مستقرا ومسيطرا فى المجتمع المصرى منذ عهوده الاولى . كما يوحى النص بأن العامل الرئيسى وراء تحلل هذا التكوين هو الملكية الخاصة للأرض ، وان

كان سعد لم يوضح ما اذا كان التحول القانونى فى الملكية هو العامل الحاسم أم أن هذا التحول القانونى جاء نتيجة نمو قوى اجتماعية واقتصادية فى المجتمع . كما لم يوضح اى شكل من اشكال الانتاج تحول اليه النمط الآسيوى : هل تحول الى نمط اقطاعى أم انه تحول مباشرة الى النمط الرأسمالى . فالمقالات التى نشرها تعالج فترات مبكرة من التاريخ المصرى ، ولم تتح لنا فرصة للاطلاع على اية منشورات أخرى له تعالج الفترة قبل ١٨٥٠ لكى يتسنى معرفة موقفه بالتحديد .

٥ ــ واخيرا فقد ظهر فى العشر سنوات الماضية اهتمام بتحليل البناء الاجتماعى للمجتمعات العربية ــ فى اطار العالم الثالث ــ من خلال التراث النظرى المرتبط بفكرة المركزية الاوربية . وقد أولى الباحثون المهتمون بالمجتمع المصرى ممن ينتمون الى هذا التراث اهتماما بتكوينه قبل الرأسمالى . فقد ذهب سمير أمين الى القول بأن النمط الاقطاعى لم يكن نمطا مسيطرا على الاطلاق فى التكوينات قبل الرأسمالية بل كان هامشيا يعيش على هامش نمط الانتاج الخراجى tributary وهو النمط السائد فى معظم التكوينات قبل الرأسمالية (٢٣) . وبناء على ذلك انكر سمير أمين سيطرة النمط الاقطاعى فى اى فترة من تاريخ الوطن العربى ككل واكد على سيطرة النمط الخراجى ــ وهو يحمل بعض خصائص النمط الآسيوى (٢٤) ــ مرتبطا بالعلاقات التجارية والتجارة بعيدة المدى . وفى هذه الحالة فان الاقطاع لايظهر الا فى فترات قصيرة هى الفترات التى تتقلص فيها التجارة بعيدة المدى ، والتى ارتبطت فى الوطن العربى بالغزو الاستعمارى . وفى هذه الحالة يتميز النمط الاقطاعى بعدم الاستقرار ، والاعتماد فى وجوده على السلطة المركزية . وهذا هو السبب فى الارتباط الوثيق بين منح الاقطاعات والخدمات الاقطاعية ، وغياب مبدأ وراثة الارض الذى يميز النمط الاقطاعى ، وان كان ظهور الاقطاع بشكل مرحلى يؤدى الى ضعف السلطة المركزية وهو أمر يصاحب ظهور مبدأ الوراثة ايضا (٢٥) . ولكنه يستثنى مصر من هذه القاعدة ، فالتكوين الاجتماعى قبل الرأسمالى بها يقوم على نمط خراجى فلاحى يرتبط بسيطرة الحكومة المركزية ، وعندما تطور هذا النمط الخراجى الى شكل من اشكال الاقطاع ، ظلت الحكومة المركزية قوية ، وظل الفائض يستخلص عن طريق الدولة (٢٦). وهنا يخرج سمير أمين الاقطاع من دائرة تحليل البناء قبل الرأسمالى فى مصر ، فوجوده يعتبر وجودا هامشيا الى حد بعيد .

وقد تبنى محمود عوده وجهة نظر سمير أمين ، ولكنه أخرج منها اى حديث عن الاقطاع . فقداكد أن النمط الآسيوى الذى ينهض على الملكية المشاعية للأرض تحت قناع ملكية اسمية للدولةكان أساس التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى حتى منتصف القرن التاسع عشر . وبالرغم من أن عودة قد أشار الى الملتزمين قبل محمد على بأنهم شبه اقطاعيين ، الا انه أكد أن التنظيم الادارى الذى كان يعمل فيه الملتزمون ومساعدوهم كان تنظيما خراجيا مهمته جمع الضرائب والقروض المختلفة (٢٧) . واستمر التنظيم الخراجى للمجتمع — برغم اختفاء نظام الالتزام — حتى منتصف القرن التاسع عشر « وذلك من خلال استمرار نفس التنظيم الاجتماعى لاستنزاف فائض الانتاج الزراعى وفائض العمل الزراعى واستهلاكه ، اعنى الضرائب والسخرة بالاضافة الى الملكية المشتركة للجماعة القروية التى تختفى وراء قناع الملكية الاسمية للدولة »(٢٨) . ويذهب عودة الى أبعد من هذا عندما يقرر أن التغيرات الرأسمالية أو حتى لاشتراكية ، لم تطغ هذا التنظيم الا فى صورته الشكلية . فما يزال الفائض ينتج ويستهلك بشكل قبل رأسمالى ، ولم تؤثر الاشكال الرأسمالية الا على شكل تداوله فقط . وهذا موضوع آخر لامجال للحديث عنه هنا .

ويميل بعض الباحثين الذين ينتمون لهذا التيار الى الانطلاق من تفرقة عمانويل والشين Wallertein بين نمطين من النظام العالمى : النظام الامبراطورى العالمى ، والنظام الرأسمالى العالمى (٢٩) . ولقد وجدت النظم الامبراطورية قبل ظهور النظام الرأسمالى العالمى حيث تم ادماجها داخله تدريجيا فأصابها التحلل وأصبحت ذات مركز تابع لهذا النظام . وفى هذه الحالة فان تحليل البناء ما قبل الرأسمالى يتم من خلال ربط البناء الداخلى لاى مجتمع بالنسق الامبراطورى التابع له ان وجد ، ومن خلال دراسة الدور الذى يلعبه المجتمع فى تدعيم النظام الامبراطورى والمحافظة عليه . على أن يتم تحليل بنائه الرأسمالى بنفس الطريقة ولكن فى ضوء العلاقة الجديدة التى نشأت مع النظام الرأسمالى العالمى . وهذا ما فعله الان ريتشاردس Richards فى مقاله الممتاز عن « التراكم البدائى فى مصر » (٣٠) . فقد حلل البناء الرأسمالى فى مصر فى ضوء دورها الاقتصادى داخل الامبراطورية العثمانية . ولم يشر ريتشاردس الى اى نمط انتاجى ، وانما اكتفى بالربط بين النظم التى ميزت التكوين ما قبل الرأسمالى فى مصر (نظام الالتزام — فقدان الفلاحين السيطرة على الارض — النظام الادارى — نظام

الرى) وبين دور مصر داخل النسق الامبراطورى . وكان البناء الاجتماعى يتشكل من خلال هذا الدور ، بحيث يتحكم النسق الامبراطورى فى اعادة انتاج المجتمع على النحو الذى يضمن استمرار الامبراطورية كوحدة سياسية . ولكن يظهر هنا سؤال على قدر من الاهمية : ما هى نوعية التكوين الاجتماعى داخل النسق الامبراطورى اذا كان لا يمكن تحليله الا كوحدة سياسية واحدة ؟

أجاب على هذا السؤال باحث آخر قبل عام من نشر مقال ريتشاردس المشار اليه هنا . ففى دراسة بعنوان « تحلل نمط الانتاج الآسيوى » اكد كايدر Keyder سيطرة التنظيم الآسيوى داخل الامبراطورية العثمانية حيث ظهرت أهمية الجوانب السياسية على الجوانب الاقتصادية ، وحيث كان انتاج الفائض واستملاكه يتم من خلال رقابة الدولة (٢١) . ولكن هذا التنظيم الآسيوى لم يستمر فى كل مرحلة ما قبل الرأسمالية ، فقد أدت تناقضات هذا النمط الى مزيد من القوة والنفوذ للممثلين المحليين للسلطة المركزية ، الأمر الذى ترتب عليه ضعف هذه السلطة وظهور عملية تحول الى النمط الاقطاعى feuealization وذلك قبل أن يتكامل نهائيا مع النظام الرأسمالى العالمى .

هذه تقريبا مجموعة المواقف النظرية التى اتخذها الباحثون بشأن البناء ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى. وهى مواقف تبدو متناقضة الى حد كبير الأمر الذى يؤكد ضرورة طرح القضية التى نحن بصددها . وسوف أحاول فيما يلى أن اعلق على هذه الآراء تعليقا عاما طارحا وجهة نظرى التى تستفيد من بعض هذه الآراء .

ثانيا : مناقشة ووجهة نظر :

تثير المواقف النظرية السابقة بعض الملاحظات أوردها فيما يلى :

١ — ان بعض هذه الآراء يحتاج الى مزيد من الايضاح النظرى والتحديد والى مزيد من التدعيم بشواهد تاريخية . من ذلك رأى فتحى عبد الفتاح حول سيطرة علاقات الاقطاع حتى منتصف القرن العشرين ، ورأى عبد العظيم رمضان حول عدم وجود الاقطاع أصلا فى التكوين الاجتماعى للمجتمع المصرى . .

٢ — ان بعض هذه الآراء ينطلق من رؤية مثالية للتاريخ كرأى بير

وبوليـــاك وجيب وباون وايليا حريق . فهى آراء لا تفترض تحول الاقطاع أو الاقطاع الشرقى الى تكوين رأسمالى ، انما تفترض وجود بناء اجتماعى تقليدى يتشكل حول علاقات اقطاعية تقوم على الاوتوقراطية ، وهو بنـــاء لا يتحول الا اذا اتصل بمصدر الثقافة الحديثة ، أعنى الثقافة الغربية .

٣ ــ برغم الاختلافات الطفيفة بين مجموعة الآراء هذه الا أنها تنقسم بين رأى يؤكد وجود الاقطاع وآخر يؤكد وجود النمط الآسيوى أو الخراجى. ويعنى ذلك أن المعطيات التاريخية يمكن استخدامها لتعضيد وجود أى من هذه الانماط ، وهو مؤشر يمكن أن نستخلص منه أن اى وجهة نظر تؤكـــد علـــى وجود شكل واحد من أشكال الانتاج فى التكوين ما قبل الرأسمالى للمجتمع المصرى تعتبر وجهة نظر قاصرة .

٤ ــ ويبدو أن السبب فى ذلك هـــو الخلط الذى أثاره فهم ملكيـــة الارض أو مشاعيتهـــا أو ملكيـــة الدولة لها . فقـــد رفض البعض فكـــرة وجـــود الاقطـــاع بنـــاء على غيـــاب الملكية الفرديـــة ، ودافـــع البعض عن الاقطاع ولكنهم تحفظوا على عـــدم وجود ملكيـــة فرديـــة فى النمط الشائع من الاقطاع . وانقسم الذين رفضـــوا فكرة الاقطـــاع الى قسمين : قسم يدافع : عن ملكية الدولة ، وآخر يدافع عن مشاعية الارض . وسبب الخلاف هنا يرجع الى أن معظم الباحثين قد فهموا الملكية ــ سواء كانت ملكية افراد أو ملكية دولة ــ بالمعنى القانونى . وقد يزول قدر مـــن هذا الخلاف اذا فهمنا الملكية بمعنى السيطرة على الارض وتوريثها تحت أى شكل من الاشكال . وفى هذه الحالة تصبح الدولة مالكة للارض اذا تملكت السيطرة عليها ، ويصبح الافراد مالكين لها اذا فقدت الدولة سيطرتها عليها وعلى توزيع الانتفاع بها حتى وان كانت تملكها ملكية اسمية . ففى الوقت الذى تقوى فيه شوكة الامراء المحليين ــ من المماليك أو الملتزمين مثلا ــ فانهم يصبحون أصحاب السيطرة الحقيقية على الارض . وهنا يفقد مبدأ الوراثة معناه ، طالما أن الارض التى سيتركها ملتزم أو أمير سوف تذهب الى ملتزم أو امير آخر . أما عندما يفقد هؤلاء الامراء قوتهم الفعلية نتيجة لتغـــيرات سياسية فى القرن ، فان الدولة تصبح هى المسيطرة على الارض ؛ كمـــا حدث فى فترة حكم محمد على . هذا عن ملكية الارض ، أما عن مشاعيتهـــا فأمرها مشكوك فيه الى حد كبير . فلكى نثبت فكرة المشاعية فاننا لابد أن نثبت أن الفلاحين كانوا يتمتعون بحقوق متساوية فى الانتفاع بالارض ، وأن

نثبت عدم وجود امتيازات لبعض أقوياء الفلاحين فى عملية استغلالهم للارض (حق استخدام السخرة ، الاعفاء من الضرائب ، الحصول على ابعاديات)، كما لابد أن نثبت انعزالية المشاعيات (كان الملتزم يحصل على جزء من قرية ، وجزء من قرية أخرى ، وثالث من قرية ثالثة وهكذا) . وربما تكون هذه الحدود المفروضة على فكرة وجود المشاعيات هى التى دفعت سمير أمين الى اشتقاق مفهوم نمط الانتاج الخراجى الذى لا يركز على فكرة المشاعية ، بل يركز على انقسام المجتمع الى طبقتين على أن تمثل الدولة الطبقة المستغلة للفائض فى شكل خراج .

٥ ــ ويبدو أن احد أوجه القصور الاساسية فى الكثير من المواقف السابقة هو اصرار كل منها على الدفاع عن وجود شكل انتاجى معين دون ادراك الحقيقة التى مؤداها أن البناء ما قبل الراسمالى هو تكوين اجتماعى ــ اقتصادى وليس مجرد شكل من أشكال الانتاج . وكما أكد سمير أمين فان أى تكوين اجتماعى لم يعرف شكلا واحدا من أشكال الانتاج ، وانما عرف اشكالا متعددة احداها مسيطر والاخرى تتفصل معه بشكل أوباخر . ويؤكد أمين هنا أن دراسة التكوين الاجتماعى قبل الراسمالى يجب أن تتجه نحو كشف النمط المسيطر والانماط الهامشية (٢٢) . (وهذا ما فعله عندما اعتبر النمط الخراجى نمطا مسيطرا فى علاقات ما قبل الراسمالية) .

وهنا تأتى نقطة الخلاف مع سمير أمين . فالحديث عن نمط مسيطر فى التكوينات قبل الراسمالية قد يكون اكتشافا صعبا من الناحية الامبيريقية . ذلك أن انتاج الفائض أو تداوله فى التكوين الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الراسمالية قد يكشف عن تجاور لنمطين أو أكثر . واذا سيطر احدهما على الآخر ، فان هذه السيطرة لا تستمر أزلا فى التكوين ما قبل الراسمالى ، وانما يعرف النسق شكلا من أشكال تبادل السيطرة بين الانماط قبل الراسمالية وفقا لظروف اعادة انتاج التكوين قبل الراسمالى . وبناء على ذلك فلايمكن اكتشاف نمط مسيطر فى التكوين قبل الراسمالى برمته فى المجتمع المصرى ، بل نجد أن السيطرة تختلف باختلاف الفترة التاريخية التى تتحكم فيها عوامل معينة . ولايعنى التحول من نمط الى آخر تحول التكوين الاجتماعى برمته ، ذلك أن السمات العامة لهذا التكوين تظل كما هى . وبناء عليه ، فان دراسة البناء الاجتماعى لمصر فى مرحلة ما قبل الراسمالية لابد أن تبدأ من تحديد السمات العامة للتكوين الاجتماعى على أن تحدد بعد ذلك تباينات الداخلية من خلال تحديد الانماط الانتاجية السائدة وفترات هامشيتها أو سيطرتها والعوامل الفاعلة فى ذلك .

اذا حاولنا أن نحدد الخصائص العامة للتكوين الاجتماعى قبل الرأسمالى فى مصر نجدها تنحصر فيما يلى :

أ ـ تشكل البناء الاجتماعى قبل الرأسمالى حول تكوين زراعى (فلاحى) اتسم استغلال الارض فيه بانتاج قيم استعمالية Use Values (الانتاج للاستهلاك وليس للتصدير او التبادل) ، تحول جزء منها الى قيم تبادلية مع ضم مصر الى الامبراطورية العثمانية حيث كانت مصر تصدر القمح والعدس والذرة والارز الى الاناضول وسوريا والحجاز (٢٣) .

ب ـ لم تتطور الصناعة والتجارة الا بالقدر الذى يساهم فى اعادة انتاج هذا التكوين الزراعى قبل الرأسمالى . فقد اقتصرت الصناعة على الصناعات اليدائية للنسيج والاغذية . كما تدهورت احوال التجارة واقتصرت على التبادل السلعى البسيط فى الداخل ، وتصدير بعض المحاصيل الزراعية وبعض مصنوعات النسيج الى اجزاء من الامبراطورية العثمانية . وان كانت التجارة على تدهورها قد اثرت فئة قليلة من الناس لها علاقات قرابية وثيقة بالطبقة المسيطرة (٢٤) .

جـ ـ سيطرة العلاقات القرابية وبروز دورها فى اعادة انتاج (استمرارية) الطبقة المسيطرة ، والوحدات المنتجة فى الريف والحضر على حد سواء . فعلى مستوى الطبقة المسيطرة تشير معظم الكتابات التاريخية الى سيطرة أقلية عرقية من المماليك والاتراك ، يتم لها توارث النفوذ (المرتبط بالسيطرة على الارض والادارة والجيش) وتعيش فى معزل عن اهل مصر بل وتكن لهم الازدراء . ولقد تخلص محمد على من نفوذ المماليك ، ولكنه خلق مصادر اخرى للنفوذ للاتراك والالبانيين ، ولم يتح للمصريين المشاركة فى الادارة والجيش الا مع التطور الرأسمالى الذى بدأ فى فترة ما من حكم محمد على ايضا . ولكن هذه الطبقة المسيطرة لم تقتصر على الطبقة الارستقراطية فقط ، وانما ضمت فئات وسطى من الملتزمين والموظفين والجنود وعلماء الازهر . ولقد كانت هذه الفئات هى اداة الطبقة الارستقراطية فى تنفيذ هيمنتها وسطوتها . وكان الافراد الذين يكونوا هذه الفئات يرتبطون بالطبقة الارستقراطية بروابط قرابية تقوم على الدم والمصاهرة . ومن ناحية اخرى فقد ساهمت القرابة فى استمرارية الوحدات المنتجة فى الريف والمدينة . فقد عمق الفلاحون الروابط القرابية فيما بينهم بشكل يضمن لهم تحمل مشقة العمل الزراعى بأساليب بدائية ، والايفاء بمتطلبات الطبقة المسيطرة التى كانت تعتبر القرية مسئولة مسئولية جماعية عنها (السخرة والضرائب) . وقد تجلى هذا التعميق للروابط القرابية فى أشكال الزواج

الداخلى (من داخل العائلة او من داخل القرية) ، والمشاركة الجماعية فى طقوسه ، وكذلك المشاركة الجماعية فى الطقوس الدينية والشعبية كالموالد والأعياد وغيرها . أما فى المدينة فقد انتظمت الصناعة والتجارة فى طوائف حرفية مغلقة يتم توارثها داخل الجماعات المندمجة فيها . وكان لكل طائفة طقوسها الخاصة ونظامها الداخلى الخاص الذى يضمن استمراريتها على هذا النحو (٢٥) .

فى اطار هذا التكوين الاجتماعى العام ظهرت مجموعة من اشكال الانتاج تختلف فيما بينها باختلاف أسلوب استنزاف الفائض والجماعات التى تستهلكه، ولكن اختلافها هذا لا يمس جوهر التنظيم قبل الرأسمالى الذى حددنا عناصره فيما سبق . ويتم التحول من نمط لآخر وفقا للظروف التى تمليها ضرورة اعادة انتاج (استمرارية) التكوين قبل الرأسمالى . ولا يتم التحول من نمط الى آخر بشكل تقدمى بحيث يلغى النمط القادم النمط الآفل ، وانما قد يعاود النمط فى الظهور مرة أخرى وفقا لظروف استمرارية البناء قبل الرأسمالى . وفى حالة ظهور نمط وسيطرته لا يقضى نهائيا على النمط الذى كان يسيطر فى الفترة السابقة وانما يحوله فقط الى موقف هامشى . ولقد حدث ذلك على النحو الذى نحدد خطوطه العامة فيما يلى :

عندما اشار ماكس فيبر Max Weber الى مايطلق عليه اقطاع المنتفعين » Feudalism of benefices — وهو نمط اقطاعى يختلف عن النمط الذى ساد فى اوربا يمنح فيه زعيم ذو سلطة ابوية Patrimonial Chef اقطاعات من الارض لافراد معينين (المحاربين — الامراء — الخدم) نظير خدمات يقدمونها للدولة — عندما تحدث فيبر عن هذا النمط ضرب مثالا من مصر المملوكية (٢٦) وتشير البيانات التاريخية الى وجود هذا النمط بالفعل فى العصر المملوكى حيث قسمت الاراضى « الى أربعة وعشرين قيراطا ، اختص السلطان نفسه باربعة قراريط والامراء بعشرة والاجناد بالعشرة المتبقية (٢٧) . وقد ادى ذلك الى سيطرة الامراء المماليك وجنودهم سيطرة فعلية على الارض نظير خدماتهم كمحاربين أو كمحافظين على استتباب الامن ، هذا بالرغم من عدم وجود اى حقوق لهم بشأن توريثها .
وعندما احتل العثمانيون مصر كانت حاجتهم ماسة الى عائد نقدى من أرض مصر ، فهيأ احتلالهم لمصر ، ظروفا لاعادة انتاج التكوين ما قبل الرأسمالى بشكل يضمن لهم مزيدا من الفائض . وفى هذه الحالة لابد من احداث تغيير ادى ان يصبح النمط المسيطر صورة من صور النمط الخراجى . فقد تم فى شكل انتزاع الفائض وفى شكل استهلاكه . وقد حدث هذا التغيير الذى

العثمانيون الاقطاعات المملوكية الى ملكه الباب العالى (٣٨) . غير أنهم لم يدخلوا الى مصر نظامهم الاقطاعى الذى يشبه الى حد كبير الاقطاع المملوكى ، بل انهم ابقوا على نظام الالتزام الذى كان قد بدأ يتطور فى نهاية العصر المملوكى (٣٩) . ولم يكن الملتزمون يشكلون طبقة اقطاعية بالمعنى الذى عرف فى عصر المماليك ، ربما يكونوا قد تمتعوا بسيطرة مشابهة لسيطرة هذه الطبقة فى نهاية العصر المملوكى . اما فى بدايات الحكم العثمانى فقد تقلص نفوذهم الى حد كبير ، واصبح للسلطة المركزية قدر كبير من التأثير والنفوذ ، وبدأت تحصل على معظم الفائض فى شكل ضرائب واشياء عينية كانت أحيانا تذهب نهبا من الريف . وكان الملتزم ومساعدوه يحصلون على نصيب بسيط من هذه الاموال والاشياء ، فضلا عن اعطاء الحق لكل ملتزم فى الانتفاع بمساحة صغيرة من الارض يقال لها الاثر (٤٠) . والدليل على أن الملتزمين لم يصلوا الى مرتبة الطبقة الاقطاعية فى اثناء قوة الامبراطورية العثمانية ان الملتزم كان يقع فى بعض الاحيان فريسة فى يد السلطة مثله مثل الفلاح تماما ، فاذا كان الفلاح يحرم من حق الانتفاع بالارض عندما يعجز عن أداء الضريبة ، فان الملتزم كان يحرم من أراضى التزامه عندما يعجز عن الايفاء بمتطلبات الطبقة المسيطرة من العائد النقدى (٤١) . كما يحدثنا المؤرخون ايضا عن مواقف كانت الحكومة المركزية تقف فيها بجوار الفلاحين ضد الملتزمين (٤٢) . هذا فضلا عن أن الملتزمين — وبعضهم من النساء — لم يسكنوا فى اراضى التزامهم ، بل كانوا يقيمون فى المدينة — العاصمة فى معظم الحالات — ومن ثم فلم تنشأ أى علاقة اقطاعية مباشرة بين الفلاحين وبين الملتزمين .

غير أن هذه السيطرة لنمط الانتاج الخراجى لم تستمر الا فى القرن الاول من الحكم العثمانى . فقد حدث أن فشلت الحامية العسكرية فى حماية الارض ضد سيطرة المماليك والبدو (٤٣) . وفى مقابل ذلك نجح هؤلاء فى اكتساب قدر من السيطرة يضمن لهم استملاك جزءا كبيرا من الفائض وقد ادت هذه الظروف الى ان يتحول النمط الخراجى الى نمط هامشى ، وان يظهر من جديد شكل من أشكال « اقطاع المنتفعين » . وقد ارتبط هذا الظهور لامراء المماليك والبدو من الملتزمين وغيرهم باضمحلال الامبراطورية العثمانية ، وعجزها عن الهيمنة على اجزائها . وفى هذه الظروف لابد أن يظهر ميكانيزم جديد ليكسب التنظيم قبل الرأسمالى — والذى لم يحدث داخله أى شكل من تطور قوى الانتاج وعلاقاته — استمراريته . وفى وجود هذه الطبقة الاقطاعية القديمة ، وفى وجود سعيها الحثيث نحو الحصول على نصيب الاسد من فائض الانتاج الزراعى ، فان التنظيم قبل الرأسمالى للانتاج سوف يميل الى اعادة انتاج

نفسه من خلال سيطرة شكل من أشكال الاقطاع . وقد تجلت هذه السيطرة فى قوة شوكة الملتزمين وتوريثهم الارض لابنائهم أو توزيع نفوذ الالتزام على اقاربهم ، وتسخيرهم للفلاحين فى وساياهم ، وفرضهم لضرائب أخرى غير ضريبة « المرى » التى تحصلها الدولة من خلالهم . ولقد افرز التكوين الاجتماعى قبل الراسمالى شكلين من اشكال السيطرة على الارض مكنا الملتزمين والمماليك من تحقيق سيطرة فعلية على الارض (٤٤) .

الاول : يتصل بأراضى الوقف (رزق الاحباسية) وهى الاراضى التى كانت توهب للمؤسسات الدينية أو لافراد ذوى مكانة روحية . والوقف نظام قديم يرجع الى العصر المملوكى ، ولكنه استخدم هنا كوسيلة للسيطرة على الارض وتوريثها مع اعفائها من الضرائب .

الثانى : يتصل بالوسايا وهى اقطاعات من الارض كانت الدولة تمنحها للملتزم او للامير المملوكى أو لزعماء البدو أو الذين يقدمون خدمات للدولة بحيث يقوم المنتفع بزراعتها بنفسه . وقد اعتاد هؤلاء المنتفعون على تسخير الفلاحين للعمل بهذه الوسايا .

وهكذا أدت الظروف الاجتماعية الاقتصادية التى سادت فى مصر قبل تولى محمد على السلطة الى أن يصبح النمط الخراجى نمطا هامشيا ينحصر فى تلقى السلطة المركزية لجزء من فائض الانتاج الزراعى ، وأصبح النمط الاقطاعى — فى شكله الخاص — نمطا مسيطرا ترك للملتزمين حرية التصرف فى الارض واحتكار التزامها ، وفرض ضرائب أخرى على الفلاحين ، واستخدام فائض العمل فى شكل سخرة داخل الاقطاعات التى منحت لهم .

ولكن مع تولى محمد على لم يكن لهذا النمط الاقطاعى أن يستمر ، فهو يريد مزيدا من العائد لتمويل مشروعاته وللانفاق على الجيش . ولهذا فان نظامه قد هيأ الظروف لظهور النمط الخراجى من جديد ، وانحسار الاقطاع الى نمط هامشى الى حد بعيد . وقد انحصرت هذه الظروف فى مجموعة الاجراءات التى اتخذها محمد على لتنظيم الانتاج عام ١٨١١ ، حيث بدأ محمد على فى القضاء تدريجيا على فئة الملتزمين . فبدأ بفرض ضرائب على أراضى الوسايا واراضى الوقف ، والمسموح (الاراضى التى كانت تمنح لمشايخ القرى معفاة من الضرائب) ، وما أن جاء عام ١٨١٤ حتى صادر محمد على كل اراضى الالتزام . وخلال هذه الفترة كان قد أجرى مسحا للاراضى ، وصنفها ونظم عملية جمع الضرائب من خلال موظفين . ونظم محمد على « الرزنامة »

أو وزارة المالية بلغتنا الحديثة ، وعين لها مشرفا أسماه « كاتب الذمة» (٤٥) ودنت لكى يضمن وصول أكبر قدر من العائد النقدى الى خزانة الدولـــه . وهكذا ظهر النمط الخراجى منجديد حيث أصبحت العلاقة مباشرة بين الفلاح والدولة ممثلة فى موظفيها ، وممثليها المحليين . ولكن نظام محمد على افـــرز نمطا جديدا فى التنظيم الاجتماعى للمجتمع المصرى يتناسب مع ما اطلق عليـــه كارل بولانـــى Karl Polanyi نظام اعادة التوزيع redistribution System . فقد اتجه محمد علىنحو توليد مزيد منالفائض عنطريق احتكار المحاصيل الزراعية . فقد الزم الفلاحين بتسليم المحاصيل الى الحكومة نظير اجر منخفض . على أن يدفعوا نفقات نقل محاصيلهم الى السوق المركزية . ثم يقوم موظفوا الباشا ببيع هذه المحاصيل — التى لم تصدر — مرة أخرى الى الفلاحين بسعر مرتفع (٤٧) . وهكذا تضافر النمط الخراجى مع نظـــام اعادة التوزيع على استمرارية البناء قبل الرأسمالى بشكل يضمن للحاكـــم الحصول على كميات كبيرة من الفائض .

ولكن الاجراءات التى اتخذها محمد على نفسه من تنمية لعلاقات مصر بالسوق الخارجية ، ومن منح اقطاعات من الارض باشكال متعددة لمساعديه وموظفيه وجنوده ، ومن تطوير لقوى الانتاج قد تضافرت مع بعض الظروف الخارجية (التغلغل الرأسمالى فى الامبراطوريـــة العثمانية — رجل أوربـــا المـــريض فى ذلك الـــوقت — وضـــم أجزائهـــا الى شـــبكة العلاقـــات التجارية الرأسمالية) على أن يتوقف التكوين قبل الرأسمالى عن انتاج نفسه ، وأن يتحول النسق برمته الى نسق رأسمالى . وان كانت بعض ملامح التنظيم الاجتماعى قبل الرأسمالى قد استمرت لفترات طويلة بعد ذلك .

المـــراجع والهوامش

١ ــ انظر حول هذه المناقشات :

— A. G. Frank, **Capitalism and underdevelopment in Latin America,** New York, 1967.

— Ernesto Laclau, "Feudalism and Capitalism in Latin America", **New Left Review,** May and June, 1971.

— C. Meillassoux, "From Reproduction to Production" A Marxist Approach to Economic Anthropology" **Economy and Society,** Vol. 1. No. 1, 1972.

٢ ــ انظر حول هذه المناقشات :

— M. Dobb, **Studies in the Development of Capitalism,** Routlegde and Kegan Paul, London, 1963.

— Paul Sweezy et al, **The Transition From Feudalis to Capitlism,** NLB, London, 1976.

٣ ــ انظر حول هذه المناقشات :

— H. Alavi, "The State in Post - Colonial Societies : Pakistan and Bangladesh", **New Left Review,** No. 74. 1972.

— J. Saul, "The State in Post - Colonial Societies : Tanzonia", **Socialist Register,** 1974.

— W. Ziemann and M. Lanzendorfer, "The State in Peripheral Societies", **Socialist Register,** 1977.

٤ ــ انظر :

J. K. Fairbank, **Trade and Diplomancy on the China Coast.** Quoted in Frank, **World Accumulation** 1492 - 1789, The Macmillan Press, London, 1978. P. 11.

(٥) انظر حول بعض الدراسات التـــى تتبنى هذا الموقف :

G. Bear, **A History of Landownership in Modern Egypt 1800 - 1950,** London, 1962 ; **Studies in The History of Modern Egypt,** The University of Chicago Press, 1969 ; A. N. Poliak, "Feudalism in Egypt, Syria, Palestine and The Lebanon 1250 - 1900", **Journal of The Royal Asiatic Society'** 1939 ; "Some Notes on The Feudal System of The Mamluks", Ibid., 1937.

ولقد تبنى محمود متولى موقفا مشابها لهذا الموقف دون ان يذكر صراحة مصطلح الاقطاع الشرقى . انظر :

محمود متولى ، الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ص ١٦ — ٢٣ . ولقد فصل محمود متولى فترة محمد على وتحدث عنها في نطاق ما اسماه برأسمالية الدولة (أنظر الفصل الثانى من كتابه المشار اليه) ولكنه لم يشر الى الظروف التى يمكن ان تؤدى بالنظام الاقطاعى الى نظام اكثر تقدما من اى نظام قبل رأسمالى او رأسمالى .

(٦) أنظر مقال بير التالى :

G. Baer, "Basic Factors Affecting Social Structure, Tensions and Change in Modern Egyptian Society", in M. M. Milson (ed.) **Society and Political Structure in Arab World,** Humanities Press, N. Y., 1973.

(٧) أنظر الجزء الاول من كتاب جب وباون التالى :

H. R. Gibb and H. Bowen, **Islamic Society and The West,** Oxford University Press, London 1962.

(٨) محمد أنيس ، « دراسة في المجتمع المصرى من الاقطاع الى الاشتراكية » المقال الاول : « المجتمع المصرى في ظل الاقطاع » الكاتب ، عدد يونيو ١٩٦٥ ، المقال الثانى : مصر من الاقطاع الى الرأسمالية « الكاتب ، عدد يوليو ١٩٦٥ » .

(٩) أنظر :

I. Harik, "The Iqta System in Lebanon : A Comparative Political View", **Middle East Journal,** Vol. 19 No. 4, 1965. P. 407.

(١٠) فتحى عبد الفتاح ، **القرية المصرية : دراسة في الملكية وعلاقات الانتاج** ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، الفصل الرابع : الارض بين الاقطاع والرأسمالية :

(١١) **عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ . ص ص ٢٩ — ٣٠ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٠ — ٣١ .

(١٣) تجدر الاشارة الى أن الذين يذكرون نمط الاقطاع الشرقى هنا يختلفون في اتجاههم الفكرى عن المجموعة التى اشرنا اليها من قبل . فنمط الاقطاع الشرقى عندهم أقرب الى نمط الانتاج الآسيوى منه الى فكرة الاستعباد الشرقى عند فوتفوجل .

(١٤) ابراهيم عامر ، **الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر** ، مطبعة الادار المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ص ٥٧ — ٥٩ .

(١٥) المرجع السابق ، ص ص ٦٨ — ٦٩ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ص ٨١ — ٨٢ .

(١٧) حول رأى انور عبد الملك من الخصوصية التاريخية أنظر المقال التالى :

A. Abdel - Malek, "Sociology and Economic History : An Essay on Mediation", Paper Presented to a **Conference on the Economic History of The Middle East,** University of London, 1967.

وانظر بالعربية : انور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

(١٨) أحمد صادق سعد ، « النمط الآسيوى للانتاج : خطوط عامة » **مجلة الطليعة** ، العدد الثانى ـ السنة العاشرة ، فبراير ١٩٧٤ . ص ص ٦٠ ـ ٦٢ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٦٢ ـ ٦٥ .

(٢١) المرجع السابق ، ص ٦٩ ـ ٧١ .

(٢٢) المرجع السابق ، ص ٧٥ . وقد تابع احمد صادق سعد صورة التكوين الآسيوى في مصر في مقالات لم تكتمل . فكتب عن مصر الفرعونية ، والهيلينية ، وفي عهد الولاة الاول والثانى ، وذلك في اعداد مارس ١٩٧٤ ، نوفمبر ١٩٧٥ ، يناير ١٩٧٧ ، مارس ١٩٧٧ من مجلة الطليعة .

(٢٣) تعد هذه القضية احد القضايا الاساسية في نظرية النمو اللامتكافيء . أنظر حول هذه النظرية :

S. Amin, **Unequal Development,** The Harvestor Press, 1976. PP. 13 - 59.

(٢٤) يضم النمط الخراجى نفس العناصر التى يضمها نمط الانتاج الآسيوى مع عدم الاهتمام بفكرة مشاعية الارض التى يركز عليها النمط الآسيوى .

(٢٥) أنظر :

S. Amin, **Unequal Development,** trans. by B. Pearce. The Harvestor M. Pallis, Zed Press LTD. 1978. P. 98.

(٢٦) المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٢٧) محمود عودة ، **الفلاحون والدولة : دراسة في اساليب الانتاج والتكوين الاجتماعى للقرية المصرية** ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ . ص ١١٤

(٢٨) المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

(٢٩) تقوم الرابطة داخل كل من هذين النظامين على اساس اقتصادى ، ولكن النظام الامبراطورى يتميز بانه وحدة ذات نطاق سياسى متعارف عليه ، أما النظام العالمى فانه أوسع نطاقا من أى وحدة سياسية حيث يضم داخله وحدات سياسية متباينة . أنظر حول نشأة النظام الراسمالى العالمى :

I. Wallerstein, **The Modern World System** Academic Press, N. Y., 1974.

(٣٠) أنظر :

A. Richards, Primitive Accumulation in Egypt, 1798 - 1882" **Sociological Review** 1, 2, **1977,** PP. 3 - 49.

(٣١) انظر :

Caglar Keyder, "The Dissolution of The Asiatic Mode of Production", **Ecenomy and Society,** Vol. 9. 1976. PP. 178 - 9.

(٣٢) انظر سمير أمين ، النمو اللامتكافيء ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ — ٢٦ . يضم التكوين الاجتماعي أكثر من نمط انتاجي ، كما انه يشتمل على الجماعات الاجتماعية ، والتنظيم السياسي ، والايديولوجية أو المستويات البنائية . انه اقرب الى البناء الاجتماعي أو مرادفه.

(٣٣) انظر مقال التراكم البدائي السابق الاشارة اليه ، ص ٧ .

(٣٤) انظر المرجع السابق ، وكتاب محمود متولي السابق الاشارة اليه ، ص ص ٢٣ — ٢٩ .

(٣٥) يمكن أن توجد الشواهد الدالة على هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي في كثير من الدراسات المشار اليها هنا وفي المصدرين التاليين :

David Kimcibe, "The Political Super Structure of Egypt in The Late Eighteenth Century", **Middle East Journal,** Vol. 22, No. 4. 1968 ;

C. Baer, **Egyptian Guilds in Modern Times,** The Isreal Oriental Society, Joursalem, 1964.

(٣٦) انظر :

M. Weber, **The Theory of Social and Ecenomic Organization,** The Fre Press, New York, 1947.

(٣٧) سعيد عبدالفتاح عاشور ، « الفلاح والاقطاع في مصر الايوبين والمماليك» مقال في كتاب **الارض والفلاح في مصر على مر العصور** ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ١٩٧٤ . ص ٢١٨ .

(٣٨) انظر مقال بولياك ، ١٩٣٧ ، السابق الاشارة اليه ، ص ٤٠ .

(٣٩) انظر كتاب بير عن تاريخ مصر الاجتماعي السابق الاشارة اليه ، ص ٦٢ .

(٤٠) ابراهيم الويلحي ، « الارض والفلاح في العصر العثماني » مقال في كتاب **الارض والفلاح في مصر على مر العصور** السابق الاشارة الاشارة اليه ، ص ص ٢٣٦ — ٢٤١ .

(٤١) انظر كتاب جيب وباون السابق الاشارة اليه ، ص ص ٢٦٩ — ٢٧٠ .

(٤٢) انظر :

S. J. Show, "Landholding and Land - tax Revenues in Ottoman Egypt", in : P. M. Holt (ed.) **Political and Social Change in Modern Egypt,** Oxford Uni. Press 1968. P. 99.

(٤٣) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(٤٤) انظر حول احباسيات الرزق والوصايا في العصر العثماني وما ارتبط بهما من نفوذ :

هيلين ريفين ، **الاقتصاد والادارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر** ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى وزميله ، دار المعارف بمصر ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ص ٥٠ — ٦ .

(٤٥) المرجع السابق ، الفصل الثالث .

(٤٦) طور بولاني هذا المفهوم في الدراسة التالية :

K. Polanyi, Primitive, Archaic and Modern Economics, New York, 1968.

(٤٧) أنظر هيلين ريفلين ، الفصل الثالث .

obeikandl.com